

دراسة تحليلية لمخلفات جائحة كورونا (COVID-19) على قطاع التأمين الأوروبي

An analytical study of the Corona pandemic (COVID-19) waste on the European insurance sector

د. علقمة مليكة

جامعة سطيف 1 – الجزائر

malika.benalkama@univ-setif.dz

د. عصماني عبد القادر

جامعة سطيف 1 – الجزائر

abdelkader.osmani@univ-setif.dz

تاريخ النشر: 2020/09/30

تاريخ القبول: 2020/08/30

تاريخ الاستلام: 2020/05/30

الملخص:

الغاية من هذا البحث هو معرفة أثر انتشار جائحة كورونا المستجد (COVID-19) على قطاع التأمين الأوروبي بصفة عامة بفروعه المختلفة بتحليل أهم مسببات هذه المخلفات والعوامل المباشرة وغير المباشرة لحدوثها والجوانب المتأثرة سواء على مستوى الأنشطة أو الهياكل في شركات التأمين، وتم التوصل إلى أن هذه الأوبئة أو الجوائح رغم أنها في الكثير من الحالات تعد استثناءات في وثائق التأمين على الأشخاص إلا أن لها أثرا على فروع تأمينية أخرى بسبب مخلفات الإجراءات المتخذة من طرف الحكومات مثل تأثر قطاعات التأمين على السيارات والنقل الجوي وحتى البناء وشبكات توزيع المنتجات التأمينية على مستوى هذه الشركات بحد ذاتها.

- الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا (COVID-19)؛ قطاع التأمين الأوروبي؛ شركات التأمين الأوروبية.
- تصنيف JEL: J28 ; I18 ; I12 ; I11 ; H51 ; G22

Abstract :

The purpose of this research is to know the impact of the emerging Corona epidemic (COVID-19) appearance on the European insurance sector in general, with its various branches, by analyzing the most important causes of this waste and the direct and indirect factors of its occurrence, and the affected aspects, whether at the level of insurance companies' activities or structures,

and this study found that These epidemics or pandemics, although in many cases its exclusions in the insurance life policies, but it's have an impact on other insurance branches due to the remnants of the actions taken by the governments, such as the impact on the car and air transport, even construction insurance and distribution networks of insurance products at the level of these companies itself.

- Keywords:** Corona pandemic (COVID-19); European insurance sector; European insurance companies.
- Jel Classification Codes:** G22; H51; I11; I12; I18; J28

1- تمهيد :

تعد أخطار الأوبئة من الأخطار الكارثية التي يمكن أن تخلف خسائر مالية واقتصادية على الجميع الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، وهذه الكوارث قد تكون ذات طبيعة مختلفة كالحوادث الطبيعية (العواصف الزلازل، البراكين...الخ)؛ جوائح (انفلونزا...الخ)؛ وأخرى تكنولوجية (انفجارات صناعية...الخ) أو بشرية (أخطار الإرهاب...الخ) ويمكن أن تكون لها تغطية تأمينية. تاريخيا أظهرت العديد من الأخطار الكارثية وجود صعوبات مالية تواجهها شركات التأمين لتكون قادرة على تغطيتها، وعلى وجه الخصوص خطر كارثي لجائحة صحية والذي أصبح يتسم بالدورية مع مرور الوقت.

أصاب جائحة كورونا أكثر من 5 مليون و900 ألف شخص وأودت بحياة أكثر من 360.000 شخص في جميع أنحاء العالم منذ أواخر جانفي 2020 عندما تم الإبلاغ عن فيروس كورونا المستجد لأول مرة، وانتشاره إلى أكثر من 180 دولة حول العالم.

تعد الدول الأوروبية من أكبر الدول عرضة لجائحة كورونا وذلك بتسجيل أكبر الإصابات والوفيات خلال الأشهر الثلاثة بداية من مارس وحتى أواخر شهر ماي 2020 بعدد إصابات جاوز المليون ووفيات قدرت بأكثر من 100 ألف. ومن ثم تأثر الاقتصاد الأوروبي وكذا العالمي بهذا الفيروس المستجد، وقطاع التأمين بصفة خاصة الذي تأثر مختلف فروعه وجوانبه التسييرية والتقنية وبالطبع المالية منها.

1-1- الإشكالية والفرضيات : تحول وباء كوفيد-19 إلى جائحة صحية، الأمر الذي أثر على مختلف قطاعات الاقتصاد العالمي، خاصة على قطاع التأمين. ومن هذا المنطلق صيغت إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي مخلفات جائحة كورونا (COVID-19) على مختلف مجالات قطاع التأمين الأوروبي؟

ويندرج تحت التساؤل الرئيسي جملة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي قطاعات التأمين الأكثر تضررا من جراء جائحة كورونا؟
- هل تتوفر تغطية تأمينية لهذا النوع من الأخطار أم ستعمل شركات التأمين على طرح منتجات تأمينية جديدة لم تكن موجودة من قبل؟
- للإجابة عن التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية تم اعتماد الفرضيتين التاليتين:
- تتمثل معظم مخلفات هذه الجائحة أساسا في جوانب غير مباشرة كانهخفاض رقم أعمال هذه الشركات في فروع محدد مثل قطاع التأمين على السفر والتأمين على السيارات والنقل والبناء؛
- تعد شركات التأمين على الأشخاص من بين أهم الفروع المتأثرة من مخلفات هذه الجائحة.
- 2-2- أهداف البحث :** يسعى هذا البحث إلى تحقيق النقاط التالية :
- تبيان تأثير جائحة كورونا على قطاع التأمين؛
- الوقوف على الخسائر التي لحقت بشركات التأمين في العالم والتي تواجه خسائر قدرت بقيمة 203 مليار دولار؛
- تقديم بعض المقترحات لشركات التأمين لمواجهة مثل هذه الظروف؛
- التعرف على الآليات التي يمكن من خلالها توظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة من أجل استمرار العمل في أسواق التأمين الأوروبية والعالمية وتقليل الآثار الاقتصادية التي قد تنعكس من جراء هذه الجائحة على الاقتصاد العالمي وحتى تستمر مساهمة هذا القطاع الحيوي في دعمه؛
- التعرف على الحلول الممكنة أمام شركات التأمين لمواجهة هذه الجائحة في حال استمرارها.

3-1- أهمية البحث : يكتسي البحث أهمية بالغة في ظل انتشار جائحة كورونا، حيث يعد موضوع التأمين في ظل مثل هذه الظروف الاستثنائية من المواضيع المستجدة التي تحتاج إلى مزيد من البحث، حيث أصبحت الأزمة الحالية فرصة لتدشين الحكومات صناديق تأمينية لمواجهة الكوارث والأزمات ويكون بمساهمة وتعاون مع شركات التأمين وإدارة تجارية، مهمته مواجهة المشاكل الاقتصادية في الدولة وذلك بمشاركة القطاع الخاص.

كما أثرت جائحة كورونا على شركات التأمين، ولا يمكن إنكار أن هناك تأثيرات سلبية على هذه الشركات كحال الشركات الأخرى في مختلف القطاعات.

4-1- منهجية البحث : لدراسة هذا الموضوع تم اعتماد الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات لدراستها وتحليلها، بغرض دراسة الموضوع من جميع جوانبه. ولأجل ذلك تم الاعتماد على العديد من المراجع ومواقع الأنترنت الرسمية المتخصصة في مجال التأمين والتي لها صلة بموضوع الدراسة.

5-1- الدراسات السابقة : من بين الدراسات في هذا المجال، يمكن ذكر ما يلي :

- James Colaço, Melissa Carruthers, *L'incidence de la COVID 19 sur le secteur de l'assurance vie et maladie au CANADA, Point de vue de Deloitte, Avril 2020*;

تطُرقت الدراسة إلى عوامل تطور صناعة التأمين على الحياة والتأمين الصحي في كندا وفي المقام الأول التكنولوجيا، حيث كانت غالبية شركات التأمين تعمل على تحديث ورقمنة أنشطتها عندما اندلعت جائحة COVID-19، حيث انخفضت أسعار الفائدة، وتراجعت رؤوس الأموال وتصاعدت المخاطر السيبرانية فجأة وخلقت ضغوطاً إضافية. ونتيجة لذلك، اضطرت العديد من شركات التأمين إلى تحويل وتعديل العمليات الأساسية لها؛

- *Fédération Française des Assurances, Coronavirus COVID 19 et assurance, 14/5/2020*;

ركزت الدراسة على ضرورة تجنيد شركات التأمين المتأثرة بـ COVID-19 بالكامل لضمان استمرارية العمل خلال هذه الفترة الاستثنائية ودعم حاملي وثائق التأمين على أساس يومي. وفي ذات السياق، أعلنت شركات التأمين عن إجراءات استثنائية لحماية الأشخاص والشركات الأكثر تأثراً بهذه الجائحة، كما أكدت الدراسة على ضرورة تدخل التأمين الصحي التكميلي وعقود الحماية لتعويض الأشخاص المؤمن عليهم في حالة حدوث جائحة مثل فيروس كورونا المستجد؛

- Claude Lefèvre and others, *Epidemic Risk and Insurance Coverage, (2017), Journal of Applied Probability, Cambridge University Press, Volume 54, Issue 1*;

كان الهدف من هذه الورقة البحثية هو تطبيق طرق اكتوارية بسيطة لبناء خطة تأمين تمكن من الحماية من خطر الجائحة بين السكان. النموذج المدروس هو نموذج يطلق عليه *SIR epidemic* حيث تعتمد معدلات الانتقال والعدوى على عدد عمليات الانتقال المسجلة. ويتم قياس التكاليف الناجمة عن الجائحة من خلال حجم الجائحة المتوقع ووقت العدوى، أما الأقساط المحصلة أثناء تفشي الجائحة فتقاس من خلال وقت الحساسية المتوقع.

- Khoulood Mandhouj, *Analyse du Risque Catastrophe d'une Pandémie En Assurance Prévoyance Par Une Approche Épidémiologique, Ecole Nationale de La Statistique et de L'administration Economique, France, 2010*

الهدف من هذه الدراسة هو اقتراح نمذجة لهذه الأخطار عن طريق نموذج وبائي عشوائي من نوع (Susceptible-Exposed-Infectious-Removed). وهو ما سيمكن من وصف سيناريو لجائحة أنفلونزا، وبالتالي توفير أداة لشركات التأمين للحماية الراغبة في دمج الأخطار الكبرى في نموذجها الداخلي بشكل كلي أو جزئي.

كما تطرقت أيضاً إلى دمج الإطار المرجعي للملاءة المالية "Solvency 2" أخطار كارثة جائحة الإنفلونزا في تقييم متطلبات رأس المال الملائم لتغطية المخاطر المرتبطة بتأمين الحماية وسواء تم تقييمه بواسطة صيغة قياسية أو بواسطة نموذج داخلي، يجب أن تتوافق متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر كارثة جائحة مع الأموال الخاصة المطلوبة للوفاء بجميع الالتزامات خلال فترة زمنية محددة بعام واحد وتبعاً لمستوى ثقة محدد في سيناريو جائحة لمثلي سنة.

II-الأوبئة ووثائق التأمين :

II-1 مراحل نشوء الأوبئة والجوائح : تقسم منظمة الصحة العالمية مراحل نشوء الأوبئة والجوائح إلى ثمانية مراحل، كما يستخدم في تتبع مراحل تطور جوائح الأنفلونزا وذلك لتسهيل عملية تتبعها وفهمها، تتمثل هذه المراحل في (World Health Organization, 2013, pp. 7-8):

- المرحلة الأولى: لم يتم الإبلاغ عن فيروسات قادرة على إصابة البشر من ضمن الفيروسات التي تدور بين الحيوانات؛
- المرحلة الثانية: يتبين أن أحد فيروسات الأنفلونزا الحيوانية تتسبب في وقوع إصابات بين البشر؛
- المرحلة الثالثة: يؤدي أحد فيروسات الأنفلونزا إلى حدوث حالات متفرقة أو مجموعات صغيرة من الحالات المرضية بين الناس؛
- المرحلة الرابعة: يصبح الفيروس قادراً على إحداث فاشيات مستمرة على الصعيد المجتمعي، وينبغي لكل بلد يشتهبه في وقوع حدث من هذا القبيل، استشارة منظمة الصحة العالمية بشكل عاجل حتى يتسنى تقييم الوضع على نحو مشترك؛
- المرحلة الخامسة: انتشار الفيروس في بلدين على الأقل في أحد أقاليم منظمة الصحة العالمية؛
- المرحلة السادسة: وهي مرحلة الجائحة التي تتسم بوقوع فاشيات على الصعيد المجتمعي في بلد آخر على الأقل في إقليم آخر من أقاليم منظمة الصحة العالمية، وتشير هذه المرحلة إلى أن ثمة جائحة عالمية طور الانتشار؛

- المرحلة السابعة: وهي مرحلة ما بعد الذروة، حيث تشهد مستويات انتشار الجائحة في معظم الدول التي تمتلك آليات رصد مناسبة انخفاضاً إلى مستويات أدنى من مستوى الذروة المسجلة، وتعني فترة ما بعد الذروة أن نشاط الجائحة بدأ يظهر ملامح الانخفاض، غير أنه من المؤكد عدم حدوث موجات إضافية، لذا لا بد من التأهب؛
- المرحلة الثامنة: وهي مرحلة بعد الجائحة، حيث تراجع مستويات الجائحة بشكل ملحوظ، وهي مرحلة التعافي والتقييم. ويمكن التمييز بين عدة مؤشرات على انتشار جائحة ما مثل (Corlosquet-Habart, 2014, pp. 63-64):

➤ معدل الهجوم الإجمالي: يمثل نسبة الأشخاص المصابون بالنسبة لإجمالي عدد السكان، ويحسب كما يلي:

$$Tx_{attaque\ global} = \frac{Pop_{infectés}}{Pop_{tatale}}$$

➤ معدل الوفيات: تمثل نسبة الأشخاص المتوفين على عدد السكان المصابين، ويحسب كما يلي:

$$Tx_{létalité\ global} = \frac{Décès_{épidémie}}{Pop_{infectés}}$$

➤ معدل الوفيات الزائدة: تمثل نسبة الوفيات بسبب الجائحة بالنسبة لإجمالي عدد السكان، ويحسب كما يلي:

$$Tx_{surmortalité} = Tx_{attaque} \times Tx_{létalité} = \frac{Décès_{épidémie}}{Pop_{tatale}}$$

II-2 مبدأ تأمين الجائحة أو الوباء

لم يسبب فيروس كورونا المستجد أي شيء جديد من حيث أن آثار ظاهرة الوباء أو الجائحة هي من حيث المبدأ قابلة للتأمين. لكن يتم تمييز هذا التأمين أيضاً في العناصر الاحترازية التي يجب على شركات التأمين الامتثال لها. في الواقع يتطلب حساب رأس مال الملاءة المطلوب لشركات التأمين (SCR) الأخذ بعين الاعتبار الوحدات الاكتوارية والوحدات الفرعية التي تهدف إلى الوصول إلى أفضل تقدير للملاءة المالية. وفي هذا الصدد، تتضمن المادة 160 من اللائحة المفوضة 35/2015 (التي تحدد جوانب عديدة من لوائح الملاءة المالية 2) وحدة فرعية "مخاطر الكوارث الصحية" تحتوي على مخاطر الجائحة كأحد مفاتيح "القياس الكمي". (bigel, 2020)

إذا كان الوباء على هذا النحو هو وضع قابل للتأمين، فإن هذا الأخير لا يعني بالضرورة أنه مؤمن بشكل منهجي، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن قانون التأمين لا يحتوي على تعريف لهذا المفهوم، وبالتالي فإن الأمر متروك لشركات التأمين لتحديد الشروط التي تنوي تأهيلها بموجب العقد على أنها "جائحة" أو "وباء". (Mayaux, 2020, pp. 506-507).

تتمثل "التغطية التأمينية" للجوائح الصحية أساساً في تأمين الحماية الذي يعد جزءاً من ضمانات التأمين على الحياة والتأمين الصحي، حيث تكون آثار هذه الجوائح جد معتبرة على مستوى كل من (Mandhouj, 2010, pp. 63-64):

✓ معدل الوفيات (taux de mortalité):

✓ معدل المرض (morbidité)

على سبيل المثال، ستؤدي العدوى بالمرض وآثارها على الصحة كالعجز والاستشفاء بين السكان المؤمن لهم إلى زيادة المطالبات للعديد من المنتجات التأمينية الخاصة بالحماية مثل: الوفاة والعجز المؤقت عن العمل بسبب مرض أو المصاريف الطبية أيضاً، لذلك فإن دور شركات التأمين في مجال الحماية هو التحديد الكمي الدقيق وبقدر الإمكان للتكاليف الإضافية التي قد تمثلها جائحة محتملة.

II-3 الضمانات الممنوحة في وثائق التأمين على الجائحة:

يهدف التأمين بصورة عامة إلى حماية الأفراد والهيئات من الخسائر المادية الناشئة عن الأخطار المحتملة الحدوث والتي يمكن أن تقع مستقبلاً وتسبب خسائر يمكن قياسها مادياً، وذلك بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسائر التي تكبدها، وذلك في مقابل قسط يدفعه المؤمن له لشركة التأمين، مما يعني أن التأمين وسيلة لتمويل الخسائر المادية. (Aouam & autres, 2017, p. 18)

ومن الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها الإنسان وتحقق له خسائر فادحة الأمراض الوبائية، والتي يمكن أن تكلف الإنسان مبالغ طائلة أو تؤدي بحياته، كما أن هناك أخطارا يمكن التأمين عليها وأخطار تكون مستثناة من التغطيات التأمينية، وهذه الاستثناءات تكون لعدم قدرة شركة التأمين على تقدير تكلفة العلاج في حالة العميل المغطى طبيا، وحتى لا تتحمل شركة التأمين فاتورة ضخمة مثل تكلفة العلاج من وبائي إنفلونزا الخنازير والطيور (بلوفاي، 2020، صفحة 28).

تعد شركات التأمين جزءاً من هذه المنظومة الاقتصادية، والتي تعتبر الملاذ الآمن في الظروف العادية، وتضمن تعويض خسائر عملائها، وفي ظل التوقف القسري لأي نشاط اقتصادي، سيكون قطاع التأمين من أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً من وباء كورونا، خصوصا الجانب المتعلق بالتأمين على الحياة.

عندما تحدث كل ظاهرة كارثية ذات طبيعة غير عادية، يبرز السؤال - كنوع من رد الفعل - حول استخدام آلية التأمين من أجل تقليل أو تعويض الآثار الناتجة عن هذه الأحداث. إن الأزمة الصحية العالمية الحالية مع فيروس كورونا المستجد ليست استثناء لهذه القاعدة، بل على العكس تماما (bigel، 2020).

إن عواقب تفشي الأمراض والأوبئة ليست موزعة بالتساوي في جميع أنحاء الاقتصاد، فقد تستفيد بعض القطاعات من الناحية المالية، بينما يعاني البعض الآخر، فالمستفيدون المحتملون من شركات الأدوية التي تنتج اللقاحات أو المضادات الحيوية أو المنتجات الأخرى اللازمة للاستجابة لتفشي الأمراض والأوبئة. من المرجح أن تتحمل شركات التأمين الصحي والتأمين على الحياة تكاليف باهظة، على الأقل على المدى القصير، ومن المرجح أيضا أن يعاني السكان ولا سيما الفقراء من الأمراض المعدية الجديدة والناشئة والتي يمكن أن يكون لها تداعيات اقتصادية بعيدة المدى، خاصة ما تعلق بالحصول على الرعاية الصحية وانخفاض المدخرات للحماية من الكارثة المالية. (David E. Bloom, 2018, p. 49).

كشفت عدد من شركات التأمين العاملة في نشاطي الحياة والممتلكات عن عدم وجود تغطية تأمينية ضد الأمراض الوبائية، بالتزامن مع ظهور فيروس كورونا، وتعتبر الأمراض الوبائية من الأمراض المستثناة في جميع شركات التأمين، وهناك عدة أنواع من وثائق التأمين تكون مرتبطة بهذا الخطر، منها وثيقة التأمين الطبي ووثيقة التأمين على السفر ووثيقة التأمين على الحياة. (Kilpatrick & autres, 2020, p. 7).

كما هو معلوم تعد الأوبئة من أهم العناصر المستثناة في وثائق التأمين خاصة التأمين على الأشخاص بصفة خاصة ونحو دقيق في وثائق التأمين الصحي (التأمين على المرض) إلا في حالة وجود ضمانات إضافية في عقود التأمين الصحي مثلا للأمراض المعدية. **III- مخلفات وباء كورونا (COVID-19) على قطاع التأمين :** تمثلت هذه المخلفات على مخلفات "نوعية" وأخرى "كمية" أثرت بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي في الفضاء الأوروبي.

أجرت "لويديز" والتي تعد هيئة رائدة في سوق التأمين و/أو إعادة التأمين العالمي دراسة اقتصادية للخسائر المحتملة لمعرفة تأثير وباء كورونا المستجد على صناعة التأمين العالمية. وتتعلق هذه الخسائر بخسائر الاكتتاب من خلال حساب الربح والخسارة، وكذلك انخفاض قيمة الاستثمارات التي تحتفظ بها شركات التأمين لتمويل مدفوعات المطالبات المستقبلية. أخذت الدراسة الاقتصادية في الاعتبار تقديرات الدفع الحالية التي تفترض استمرار إجراءات الإبعاد والإغلاق الاجتماعي خلال سنة 2020 وكذلك الانخفاض المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم.

من أجل إبطاء انتشار الفيروس، تم دفع حكومات البلدان المتضررة المختلفة إلى اتخاذ تدابير صحية لها أثر كبير في تعطيل جميع الأنشطة الاقتصادية، وترتب على ذلك نتائج سلبية على النشاط التجاري للشركات مما أدى إلى خسائر مالية وبالتالي ضرورة تفعيل بعض وثائق التأمين، ولا سيما تلك التي تحتوي على ضمانات خسائر الاستغلال.

ومع ذلك، يجب التذكير أن هذه التغطية أبعد من أن تكون آلية أو تلقائية وستعتمد على محتوى وثائق التأمين وصياغتها. وفي الواقع تتم تغطية الخسائر التشغيلية بطريقة تقليدية، والتي تم تحملها بشكل عام بمجرد حدوث ضرر مضمون، متسببة في أضرار مادية لممتلكات المؤمن عليها، وفي الأصل قد ترجع لانخفاض النشاط (مثل الحريق... الخ). على العكس من ذلك، فبالنسبة لحدث مثل الجائحة، تظل الخسائر التشغيلية دون حدوث أضرار مادية مغطاة بشكل هامشي حتى يومنا هذا (Claude Lefèvre, 2017, pp. 286-287).

من الناحية العملية أو التشغيلية، أدت أزمة كورونا الحالية إلى تفعيل خطط استمرارية النشاط، لا سيما من خلال تنفيذ العمل عن بعد أو استخدام السحابة. وهكذا، وبشكل خاص، ينشأ موضوع معالجة الاستعانة بمصادر خارجية من قبل شركات التأمين، حيث تستخدمها هذه الأخيرة بانتظام حتى يتمكن مقدمو الخدمات من إعفائهم من عدد من العمليات أو المهام. وهذا هو الحال على سبيل المثال في إدارة الكوارث أو كذلك في عقود خدمات تكنولوجيا المعلومات. فإذا لم يكن مقدمو الخدمات، الذين يلبون التزامات الكفاءة من حيث المبدأ، في وضع يمكنهم من تلبية متطلباتهم التعاقدية، فهذا هو موضوع الاستعانة بمصادر خارجية. وبالتالي، يُقترح أن تتضمن بعض السياسات الداخلية المتعلقة بالاستعانة بمصادر خارجية في الأقسام CACs المطلوبة والمخصصة لحالات الوفاء. (Austin & autres, 2020, p. 4).

سواء كانت شركات التأمين التي قدمت تغطية أو معيدي التأمين بعد تخليهم عنها، فمن المؤكد حتى الآن، إذا كان بالإمكان تقديم اتفاقيات تعاقدية، فإن العواقب الإجمالية لهذه الأزمة الصحية ستكون كبيرة.

وترجع عواقب الأزمة الصحية الحالية على قطاع التأمين لسببين رئيسيين، ومن الصعب التكهن بعواقبها (Néraudau, 2020):

✓ يرجع السبب الأول إلى الطبيعة الاستثنائية لهذه الحالة، التي تسببت في توقف عدد كبير من الأنشطة في جميع أنحاء العالم في سياق الحداثة والعولة الجديدة تماما، وعدم وجود سابقة في بيئة مماثلة لا يسمح ولو بالقليل باستخلاص الدروس ذات الصلة؛

✓ يتعلق السبب الثاني بخصوصية نشاط شركات التأمين التي يتمثل دورها في إعادة توزيع الأقساط المجمعة من شركة تأمين تعاونية مثلا سعت للحماية من بعض الأخطار التي تخضع لتعريف تعاقدية وتسعير محدد وفردية.

وبين الخسائر المتوقعة تشمل نحو 107 مليارات دولار من خسائر الاكتتاب والباقي من المحافظ الاستثمارية لشركات التأمين. كما أن تكاليف المطالبات تضاهي تلك المسجلة في بعض الأعاصير الأكثر كارثية في السنوات الأخيرة، ويمكن أن ترتفع أكثر إذا لم يتم احتواء الفيروس (Robertson, 2020).

III-1-1 على مستوى شركات التأمين: تأثرت هذه الشركات على مستوى رقم الأعمال والشبكة بانخفاض في حجم رقم أعمالها بدرجة متفاوتة مقارنة بالتعويضات والمطالبات المحققة، مما دفع هذه الشركات والهيئات الأخرى في هذا القطاع ككل برصد مبالغ وتعبئة مواردها لمواجهة أي طارئ. فالخطر الرئيسي من أي وباء بالنسبة لقطاع التأمين هو السمعة، وكمساهم رئيسي في الاستقرار الاقتصادي، يجب أن تتابع صناعة التأمين هذه الاتجاهات عن كثب وتطور السيناريوهات لتوقع هذه الأحداث (Overbeck, 2003, p. 172).

III-1-1 الآثار المباشرة :

أ- الآثار على دخل شركات التأمين: السؤال الذي يطرح نفسه هو تحديد تأثير الوضع الحالي على مداخيل شركات التأمين للدورة المالية الحالية. وتأتي التدفقات الواردة إلى الشركة التي تتحمل الأخطار من عقود المحفظة أو الأعمال المكتتبة حديثا، يتم هنا التمييز بين التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص.

● **التأثير على العقود الجارية:** قد تؤدي الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها المؤمن لهم إلى مواقف تفضي إلى انخفاض في أقساط شركات التأمين: التخلف عن السداد (العسر المالي) أو المديونية المفرطة أو التعافي الشخصي لشخص طبيعي أو التصفية القضائية للشخص المعنوي؛ وصعوبات الدفع؛ وفسخ العقود لخفض الرسوم وخاصة في التأمين الاختياري؛ وملحق تخفيض أو تعليق الضمانات بسبب تخفيض النشاط أو توقفه.

● **التأثير على الأعمال الجديدة:** هذه الظواهر يقابلها انخفاض في حجم التداول المرتبط بالتباطؤ في النشاط التجاري، لا سيما بسبب انقطاعه، المعدل المنخفض للعقود عن بعد (2% من رقم أعمال شركات التأمين غير الحياة تتم عن طريق الهاتف أو الإنترنت) يسمح دون شك لشركات التأمين بالاحتفاظ بحملة وثائق التأمين، على الأقل أولئك الذين سيكون لديهم استحقاق في تاريخ آخر دون 31 ديسمبر 2020.

يجب أن تسمح الالتزامات المتعددة للتأمين لشركات التأمين بالاعتماد على هذه الأقساط، وخاصة في السيارات، والتي تمثل 38.9% من وثائق التأمين غير المتعلقة بالحياة. حيث لن يكون تأثير هذه الظواهر معروفا حتى نهاية السنة المالية 2020.

قدمت الحكومة الفرنسية مثلا حزمة مالية بقيمة 45 مليار يورو (2% من الناتج المحلي الإجمالي) لدعم سيولة الاقتصاد، ومبلغ 312 مليار يورو (حوالي 14% من الناتج المحلي الإجمالي) كضمانات للقروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص بهدف تبسيط وتعزيز التأمين الصحي للمرضى ومقدمي الرعاية لهم، وزيادة الإنفاق على الإمدادات الطبية، ودعم السيولة من خلال تأجيل مدفوعات الضمان الاجتماعي والضرائب على الشركات، والدعم النقدي المباشر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. كذلك أعلنت الحكومة الألمانية عن حزمة إنفاق وتحفيزات ضريبية بقيمة 156 مليار يورو (4.9% من الناتج المحلي الإجمالي) لدعم الرعاية الصحية، وتعزيز البنية التحتية للقطاع الصحي، وتوسيع نطاق استحقاقات رعاية الأطفال للأسر ذوي الدخل المنخفض، كما أعلنت عن 50 مليار يورو لدعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة (طلحة، 2020، صفحة 18).

ب- الآثار على مستوى الكارثية: وفقا لما حدث في فروع تأمينية، تتأثر حركة المطالبات باتجاه هبوطي أو صعودي بشكل ملحوظ، في حين أن فروعاً أخرى لا تتأثر كثيرا بالظروف، وكانت هذه فرصة للتساؤل حول العلاقة التي يمكن أن توجد بين الأزمة الاقتصادية والاحتياط في التأمين.

• **أثر الحجر على الكارثية في التأمين على الأضرار:** هناك اتجاه هبوطي واضح في المطالبات، لا سيما في التأمين على السيارات وتأمين الأخطار المتعددة للسكن حتى لو كانت أنواع المطالبات في ارتفاع مثل الحوادث المنزلية والبستنة. بشكل عام، تشهد جميع فروع التأمين على الأضرار انخفاضاً كبيراً في المطالبات، الأمر الذي دفع شركات التأمين إلى دفع حصص لحاملي وثائق التأمين دون انتظار انتهاء الأزمة الصحية أو الميزانية العامة للسنة. يمكن هذا الانخفاض للكارثية في التأمين على الأضرار شركات التأمين بموجب قانون التأمين بإظهار التضامن مع حاملي وثائق التأمين، ومن خلال المشاركة أيضاً في صندوق التضامن الذي أنشأته السلطات العمومية في دول أوروبية عدة. التزمت شركات التأمين أيضاً بدعم الانعاش الاقتصادي من خلال وضع برنامج استثمار عالمي لا يقل عن 1.5 مليار يورو، معظمها في الأسهم، ولا سيما لصالح المؤسسات المتوسطة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الصحي. بالإضافة إلى ذلك تعرضت فروع أخرى من التأمين على الأضرار والمسؤولية بشكل خاص إلى خسائر مالية بالغة خاصة المتعلقة بخسائر الاستغلال.

قد توفر عقود التأمين التجاري تغطية في حالة استحالة ممارسة النشاط المني، وقد تنص هذه الضمانات على أن تخصيصها سيكون مشروطاً بحدوث حدث سابق يضمنه العقد كالحريق في كثير من الأحيان. وقد تنص بعض العقود على العكس من ذلك، على أن الضمان مثلاً سينشأ في حالة استحالة تشغيل النشاط دون حدوث مطالبة مشمولة بالعقد في حالة ضمان الأضرار غير المادية المتتالية للأضرار المادية، أو الأضرار غير المادية غير التبعية. فالشكل الثاني من التغطية أعلى منطقياً من الشكل الأول، ولا شك أنه نادراً ما يتم إخراجه. وبالتطبيق على العقد فإن ضمان خسارة التشغيل يتضرر بشكل طفيف، ويؤدي أحياناً إلى استياء المؤمن لهم الذين لم يكونوا على دراية بنطاق الضمان الخاص بهم، والذين ينتقدون شركة التأمين لرفضها ضمان مطالبة غير محددة في الوثيقة. (Fédération Française des Assurances, 2020).

في مواجهة ذلك، قررت بعض شركات التأمين تعويض المؤمن لهم بما يتجاوز الضمان، وبالتالي ممارسة لفترة تجارية يمكن أيضاً أن يشكك في امتثالها للوائح، وحماية المصالح المتبادلة مع المؤمن لهم، مما يضمن أن شركات التأمين قادرة على الوفاء بالتزاماتها، ولكن لا شيء سوى التزاماتها.

بشكل أوضح، بعض فروع التأمين، التي ترتبط مباشرة بالنشاط الاقتصادي للشركات (تأمين القروض أو التأمين على الإجراءات غير المدفوعة) أو لقطاع السفر (المساعدة وتأمين السفر) شهدت مطالباتهم زيادة كبيرة للغاية. في حين يتم الإبقاء على بعض الاستثناءات في التأمين على الأضرار، إلا أن الوضع يختلف تماماً في التأمين على الأشخاص.

• **أثر الحجر على الكارثية في التأمين على الأشخاص دون الحياة:** كانت لجائحة الكوفيد 19 عواقباً على التأمين الصحي والحماية التي تخصص ضماناتها لصالح المؤمن لهم المتضررين من هذا الفيروس، بالإضافة إلى الكارثية المعتادة خاصة المتعلقة بالتعويضات اليومية ومصاريف الاستشفاء التي شهدت ارتفاعات هامة، وهي أبعد ما تكون عن تعويض انخفاض الرعاية لأمرض أخرى. سوف تتأثر نتائج السنة المالية 2020 بشكل مختلف اعتماداً على الفاعلين وفروع التأمين التي يمارسونها وجمهور المؤمن لهم. وستكون المعلمة المحددة بلا شك المقاصة في أي شركة معرضة للأخطار بين الفروع الأكثر أو الأقل تضرراً، الأمر الذي يجعل الوضع أكثر خطورة في حالة التعاونات وهيئات الحماية التي لا تمارس التأمين على الأضرار. على العكس من ذلك يمكن أن ينجح قطاع إعادة التأمين في تعويض ذلك كونه يمارس التنوع الجغرافي وكذلك من حيث التعرض لمخاطر مختلفة.

III-2 على مستوى شركات إعادة التأمين :

إن سوق إعادة التأمين، حتى لو كان بعيداً عن أن يكون كافياً لتلبية الاحتياجات النظرية موجود، بل إنه غير مستخدم بكثرة، ويلاحظ أنه في مثل هذا المستوى من عدم التأكد، فلا توجد طريقة لإدارة أي خطر ما أفضل من تقاسمه بشكل منصف، لا سيما من خلال اتفاقيات إعادة التأمين بالحصص التقليدية. لذلك يجب على شركات التأمين إعطاء الأولوية، اعتماداً على تفاصيل محافظتها، لاستخدام التقنيات والقدرات التي يوفرها معيدي التأمين على النحو الأمثل.

III-2-1 الشروط التعاقدية لاتفاقية إعادة تأمين الجائحة :

إن تغطية مخاطر إعادة التأمين ضد الجائحة بموجب اتفاقية معينة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار معايير معينة خاصة بهذا الخطر. ففي الواقع، يمكن لمعظم الأحداث أن تُفعل اتفاقية فائض الخسارة للكارثة (XS Cat) لبضعة أيام على الأكثر، أين ينتشر الوباء على فترة أطول بكثير. فإذا أخذنا مثال الأنفلونزا الإسبانية، فإنها تحدث بالتأكيد في شكل أمواج، على مدى عامين تقريباً. ولذلك يجب أن تغطي اتفاقية إعادة التأمين ضد الجائحة الأحداث على مدى فترة طويلة، مثل 6 أشهر.

يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن تعريف الخطر بحد ذاته يحدد من طرف الهيئة المصرح لها فقط. فإذا لزم الأمر تعلن حدوث

مرحلة جائحة، ويجب أن ينص العقد على تعريف الخطر. في معظم الأحيان يتم تحديد الخطر وفقا لمرحلة الجائحة لمنظمة الصحة العالمية، أو حتى المرحلة الثالثة من تقدير المديرية العامة للصحة مثلا.

وبعيدا عن تعريف الخطر، يتم تحديد العتبة أيضًا بشكل عام قبل تفعيل الاتفاقية. ويمكن على سبيل المثال تلبية عتبات 20000 حالة وفاة إضافية منسوبة للجائحة، وبعد الوصول إلى إحدى المراحل المذكورة أعلاه.

وبالتالي هناك مفهوم التراكم في الحماية من هذا الخطر. هذا يعني أنه إذا حدث الحدث، يجب انتظار تراكم معين للكاثية. وهذا يدفع إلى النظر فقط للاتفاقيات في شكل فائض معدل الخسارة. ويدعم هذا الخيار حقيقة أن خطر الجائحة مستبعد من معظم اتفاقيات إعادة التأمين بفائض معدل الخسارة لكل حدث (Association des professionnels de la réassurance en France (APREF), 2016, p. 2).

2-2-III دور إعادة تأمين في إدارة مخاطر الجائحة :

لا يقتصر دور إعادة التأمين في محاولة إعطاء أو عقد اتفاقيات لإعادة تأمين هذا النوع من الأخطار، وإنما يتمثل دوره أيضا في تقديم الاستشارات التقنية في تحديد نوع هذه الأخطار وكيفية تسعيرها وفق نماذج مختلفة كمحاولات لنمذجة مثل هذه الأخطار، حيث يوجد هناك نوعان من النماذج المستخدمة حاليًا لنمذجة مخاطر الجائحة (Association des professionnels de la réassurance en France (APREF), 2016, pp. 13-14).

أ- النماذج الاكتوارية، بناءً على معدل الوفيات التاريخي والذي يقدر معدلات الوفيات الزائدة. يتم بناءها عادة من طرف شركات إعادة التأمين نفسها أو من طرف مكاتب الدراسات والاستشارات الاكتوارية المختصة؛

ب- النماذج الوبائية، مع مراعاة احتمالات الانتقال بين الحالات المختلفة (عرضة، معرضة معدية ومتعافية): الصيغة المعيارية المستخدمة لحساب معدل الوفيات لـ SCR للوحدة الفرعية "للكوارث" (SCR Life CAT و SCR Health CAT) في إطار الملاءة 2، تتناول أيضا استنتاجات نموذج Swiss Ré وهو نموذج وبائي عشوائي (2007).

وهناك أيضا النموذج الوبائي الحتمي (Modèle épidémiologique déterministe) لـ (RMS: Risk Management Solutions): يمكن من خلاله استخدام النموذج الوبائي (SEIR: Susceptible-Exposed-Infectious-Recovered) في أكثر من 30 دولة لخطوط الأعمال المختلفة (الوفاة، الصحة... الخ). وتتم إزالة كل شخص تم استرداده من قائمة المعرضين للخطر ويتم تقدير التحويلات بين البلدان المختلفة بفضل حركة النقل الجوي مثلا. هذا النموذج الحتمي يُعد بناءً على مجموعات مختلفة من مستوى الانتشار والتفشي لـ 2000 حادثة إنفلونزا و 2500 حادثة معدية أخرى. وهناك أيضا نماذج أساسية سابقة مثل النموذج الوبائي (SIR: Susceptible - Infectious- Recovered).

وبين الجدول الموالي مختلف الفروع والجوانب التأمينية المتأثرة وكيف تم التعامل معها:

الجدول (1): مخلفات الجائحة حسب الفروع التأمينية في أوروبا للربع الأول من سنة 2020

الاتجاه الهبوطي للفروع المتأثرة				حجم الخسائر		كيفية التعامل معها
الفروع المتأثرة	رقم الأعمال	حجم المطالبات	الوسطاء التأمين			
شركات التأمين على الأضرار						
التأمين على السيارات	انخفاض	انخفاض	فقدان النشاط	وفقا للهيئة الأوروبية للتأمين والمعاشات المهنية (EIOPA)		
التأمين على البناء	توقف تام عن الاكتتاب	انخفاض	فقدان النشاط	تسد شركات التأمين الأوروبية متوسط تعويضات وأداءات لعمالها يقدر بـ 2.9 مليار أورو يوميا.		
التأمين على المسؤولية المدنية (المهنية والاستغلال)	انخفاض	انخفاض	فقدان النشاط	في بريطانيا لوحدها خسائر شركات التأمين على الأضرار بلغت 4.3 مليار		
				تجديد العقود المنتهية وتحفيز الاكتتاب الإلكتروني		
				تأجيل دفع الأقساط المستحقة		
				تحدي تحديد السبب المباشر وتنفيذ شروط العقد ووصفه بخطر كبير		

التأمين على خسائر الاستغلال	انخفاض	ارتفاع	فقدان النشاط	دولار. وخسائر في المحافظ الاستثمارية 96 مليار دولار. وقدرت الشركة الألمانية (Munich Re) حجم خسائرها بـ 800 مليون أورو في الربع الأول لـ 2020. أما شركة Swiss Re فقدرت خسائرها بـ 225 مليون دولار لنفس الفترة	التسريع بتعويض عسر المؤسسات الاقتصادية المنتجة والنشاطات التجارية المختلفة المغطاة بهذه الوثائق
التأمين السيبراني	ارتفاع	ارتفاع	فقدان النشاط		يتم تفعيل العقد بسبب العمل عن بعد للموظفين وليس بسبب مباشر للجائحة
شركات التأمين على الأشخاص					
التأمين على الوفاة	انخفاض	ارتفاع	فقدان النشاط	خسر قطاع التأمين على الأشخاص الفرنسي وحده ما يقارب 4.1 مليار أورو ما بين شهري مارس وأفريل 2020. مع تخصيص 3.2 مليار أورو لمواجهة هذه الجائحة ككل من طرف الفيدرالية الفرنسية للتأمين	تأجيل فترة التصريح بالحادث إلى 60 يوما
التأمين على المرض	انخفاض	ارتفاع	فقدان النشاط		الأخذ بإجراءات دعم العملاء والاستفادة من مجموعة الضمانات الموجودة في التأمين الصحي
التأمين على الادخار	انخفاض	ارتفاع	فقدان النشاط		نسبة فائدة منخفضة في الأسواق المالية تؤثر على عائد الادخار في مثل هذه الوثائق
التأمين على السفر	توقف تام عن الاكتتاب	ارتفاع	فقدان النشاط		تقديم مساعدات لقطاع السياحة في شكل هبات من استثمارات قطاع التأمين بمبادرة من الهيئات التنظيمية مثل: (FFA)
شركات إعادة التأمين					
محاولة تطوير منتجات جديدة لإعادة تأمين أخطار الأوبئة والأخطار الكبرى مع تقديم الاستشارات التقنية في عمليات التسعير والمجالات الاستثمارية المناسبة، وحتى آليات إدارة مثل هذه الأخطار لدى المؤمن لهم					
هيئات إدارة المخاطر وهيئات أخرى مثل: هيئة AMRAE ... وهيئات أخرى: هيئة AGIPI... الخ					
- المساهمة في تحديد العناصر الحرجة في مختلف أوجه النشاط التأميني وعرض تجاربها لكل متعاملي قطاع التأمين: مؤمن؛ مؤمن له... الخ - إنشاء صناديق تضامن لمواجهة فيروس كورونا بقيمة 7 مليار أورو في فرنسا مثلا لتعويض القطاعات والمتعاملين الاقتصاديين المتضررين؛ - المساهمات الاجتماعية لشركات التأمين من خلال التبرع للصناديق والجمعيات والهيئات الاجتماعية في الدولة؛ - انجاز مخططات ضمان استمرارية النشاط لهذه الشركات (دور مدير المخاطر داخل الشركة) بالتعاون مع هذه الهيئات؛ - إجراء اختبارات التحمل لقياس القوة المالية (والصلابة المالية) لهذه الشركات في مثل هذه الظروف؛ - تعبئة مختلف شركات التأمين وتحديد الإجراءات الجديدة الاستثنائية لحماية الأشخاص والمؤسسات أيضا؛ - إطلاق مشاريع بحث وأشغال حول المستقبل للتأمين ضد الآثار الاقتصادية لأحداث كبرى من نوع جائحة كورونا (COVID-19).					

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- fédération française d'assurance, L'assurance vie à fin Avril 2020 : Estimations provisoires, 26/05/2020, p5
- https://www.insuranceurope.eu/covid-19-coronavirus, consulté le 28/05/2020 ;
- RJ Dumauval, Lloyd's foresees \$203B total insurance industry loss from coronavirus, 14 May, 2020, https://www.spglobal.com/marketintelligence/en/news-insights/latest-news-headlines/lloyd-s-foresees-203b-total-insurance-industry-loss-from-coronavirus-58622094, consulté 28/05/2020;
- Covid-19: insurers report financial losses in first quarter of 2020, Travel Insurance, 7 May 2020, https://www.itij.com/latest/news/covid-19-insurers-report-financial-losses-first-quarter-2020, consulté le 12/05/2020.

يلاحظ من خلال الجدول أن أكبر الخسائر سجلت في فرع التأمين على الأشخاص بسبب المجال أو الفرع المنتهي له نوع هذه الجائحة بصفة مباشرة، لكن من الجانب غير المباشر تم تسجيل تراجع كبير جدا على مستوى الاكتتاب من جهة، وتحقيق انخفاض في معدلات الفائدة في المجال الاستثماري.

أما من الناحية النوعية فقد تم تسجيل توقف شبه تام للنشاط التقليدي للوساطة في التأمين، وتعاضم دور نشاط تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالنسبة لموظفي الشركات وإدارة مهامهم اليومية عن بعد من منازلهم بسبب الحجر المنزلي الشامل في بعض الدول، وكذا التعاملات التجارية الإلكترونية لإبرام عقود التأمين وتجديدها بدرجة أقل. الأمر نفسه ينطبق على التأمين السيبراني. ففي الواقع لا يقتصر الأمر على ما يسمى بهجمات التصيد مع الإعلانات الكاذبة عن فيروس كورونا، ولكن يمكن أيضا أن يؤدي المرور الهائل للعمل في المنزل في جميع أنحاء العالم إلى زيادة خطر فقدان البيانات السرية، بالنظر للعدد الكبير من الموظفين الذين يعملون من المنزل ويستخدمون بريدهم الإلكتروني الشخصي أكثر (Bigel, 2020).

ففي قطاع التأمين على السيارات شهدت انخفاضا مزدوجا لكل من حجم الاكتتاب والتعويضات على نحو متزامن. ونفس الاتجاه سجل بالنسبة لقطاع البناء فقد شهد جمودا شبه كليا يرجع لتوقف نشاط المقاولات والعقارات. وأيضا سوق الطيران، الذي تقدر خسائره بمليارات الدولارات وفقا لاتحاد النقل الجوي الدولي.

وفي ظل هذه الظروف للسوق، تعد أمثلة القطاعات المتأثرة كبيرة جدا، ولن تفشل في التأثير على التغطية التأمينية المرتبطة بكل قطاع من الأنشطة.

بالإضافة لحجم الخسائر اللاحقة باستثمارات هذه الشركات (وانخفاض أسهم هذه الشركات في أسواق المال الأوروبية وحجم الضرائب المباشرة وغير المباشرة المستحقة التي تم تأجيل دفعها إلى أشهر لاحقة).

أما على مستوى العالمي توقعات خسائر الاكتتاب قد تصل إلى 107 مليار دولار وخسائر الاستثمار تقدر بحوالي 96 مليار دولار بإجمالي خسائر مرتقبة بـ 203 مليار دولار (Rudden, 2020).

III-3- هيئات أخرى الأكثر تأثرا :

III-3-1 السماسرة والوكلاء العامون : دعم الشبكات الفتية من هؤلاء الوسطاء بتخصيص مبالغ وإجراءات دعم من طرف شركات التأمين المتعامل معها، حيث تعرض نشاط الشبكة لشركات التأمين الأوروبية إلى خسائر كبيرة خاصة متعاملي الوساطة التأمين التقليدية كالسماسرة والوكلاء العامين خاصة الصغار الجدد منهم.

III-3-2 الهيئات التنظيمية والرقابية : دفعت هذه الظروف الهيئات التنظيمية والرقابية لاتخاذ حزمة من الإجراءات واقتراح حزمة من التعديلات سواء بإنشاء صناديق تضامن كما فعلت الفيدرالية الفرنسية للتأمينات بـ 200 مليون أورو، ومساعدات حتى للقطاع السياحي بمبلغ 150 مليون أورو كهيئة. وفتح المجالات لأشغال حول المخلفات الاقتصادية والأخطار الكبرى وكيفية التأمين ضدها. بالإضافة لتأجيل مراجعة نظام الملائة 2 المقررة هذه السنة والتأثيرات السياسية والاقتصادية كذلك في ظل هذه الظروف من طرف الهيئة الأوروبية للتأمين والمعاشات المهنية (EIOPA) (The European Insurance and Occupational Pensions Authority) وأصدرت في 17 مارس 2020 بيانا حول الإجراءات للحد من آثار فيروس كورونا المستجد على سوق التأمين (بيان EIOPA بشأن إجراءات التخفيف من تأثير Coronavirus / COVID-19 على قطاع التأمين في الاتحاد الأوروبي) وحث شركات التأمين على الحفاظ على نسبة الملائة المالية في جميع الظروف من أجل حماية مصالح المؤمن لهم.

وهناك مسألة التوفيق بين تدابيرها الاحترازية وإمكانية قيام دول معينة بدعوة شركات التأمين من أجل استيعاب آثار هذه الأزمة. والواقع أن موضوع مشاركة شركات التأمين في الصناديق المخصصة للمشاركة في الآثار الضارة للجائحة بدأ بالظهور. وتتم حاليا دراسة هذا التكيف مع القواعد الاحترازية المطبقة على شركات التأمين في إيطاليا، وتبقى مسألة كيفية تناسب هذه التدابير الوطنية مع مخطط الحيلة في النطاق الأوروبي وفقا لهيئة (EIOPA) (Bigel, 2020).

بالإضافة للدعم المعرفي والمعنوي لهيئات إدارة المخاطر مثل دور جمعية إدارة المخاطر وتأمينات المؤسسة (AMRAE: Association pour le Management des Risques et des Assurances de l'Entreprise).

III-4- الآثار المؤجلة للأزمة الصحية : على المدى المتوسط ، يتمثل تأثير الأزمة الصحية في المقاصة بين الانخفاض المحتمل في المادة القابلة للتأمين وظهور تغطية تأمينية جديدة (Bigel, 2020):

III-4-1 انخفاض المادة القابلة للتأمين : على الرغم من مدى تدابير الإنقاذ التي تنفذها الحكومات، إلا أن الأزمة الصحية ستبعتها بلا شك أزمة اقتصادية تتميز بركود سيؤدي إلى انخفاض عدد الفاعلين (إفلاس البعض) وتراجع لنشاط الشركات التي كانت ستمر بالأزمة. ومع ذلك، فإن بعض قطاعات النشاط ربما لم تتأثر بالأزمة.

كذلك وفقا للملاء أو عضوية الهيئات التي تتحمل الأخطار، فإنهم سيشعرون إلى حد ما بعواقب الأزمة الاقتصادية المتوقعة، والتي ستترجم بشكل مختلف، ولكن بالتأكيد إلى تأمين على الأضرار كما يحدث في التأمين على الأشخاص.

في التأمين على الأضرار، الانخفاض في المادة القابلة للتأمين والذي يرجع إلى انخفاض عدد المؤمن لهم، وانخفاض رؤوس

الأموال المؤمن عليها بسبب انخفاض القدرة الشرائية. وفي التأمين على الأشخاص دون الحياة: سيشهد انخفاضاً في مستوى الضمان المكتتب بسبب انخفاض القوة الشرائية.

III-4-2 ظهور أخطار جديدة: لوحظ أن هناك عدداً قليلاً جداً من العقود تنص على ضمانات في حالة حدوث جائحة، فتحول النقاش العام إلى إمكانية إنشاء خطة تأمين ضد الجائحة، بإعطاء تعريف "جهاز كارثة صحية" يمكن أن تغطيه شركات التأمين. من الطبيعي أن تثير هذه الفرضية في الوقت الحالي أسئلة أكثر مما تجلب إجابات، ولكن إنشاء نظام تأمين - إلزامي؟ يمكن أن يمثل حجم كبير من الأقساط.

يمكن أن يؤدي شبه الغياب لتغطية الشركات على الأضرار غير المادية التي لا تتناسب مع الأضرار المادية أيضاً إلى إدراك الأمر الذي سيؤدي إلى اكتتاب المزيد من الضمانات (Colaço & Carruthers, 2020).

لابد على الدولة أن تبذل جهوداً كبيرة للتعامل مع الوضع، لن تكون قادرة على التدخل أيضاً لتغطية الأخطار الجديدة التي ستقع ضمن التأمين في السوق.

ومع ذلك، قد لا يكون مثل هذا النظام ناجحاً لأنه سيكون طبقة إضافية يجب تمويلها في ظل ظرف يتطلب كأولوية إصلاح الوضع وسداد القروض التي تم الحصول عليها وتأجيلها خلال الأزمة الصحية.

III-4-3 تخفيض قيمة الأصول: في هذا المجال لا يوجد منظور يجعل أي توقع صعباً، حيث تتطلب اللوائح المتعلقة بملاءة الهيئات التي تتحمل الأخطار أن يكون لها مستوى من رأس المال يعتبر كافياً لضمان استمرارها.

يمكن أن يؤثر تخفيض قيمة الأصول التي تحتفظ بها الشركات التي تتحمل الأخطار على ملاءتها من حيث متطلبات الحد الأدنى لرأس المال MCR ومتطلبات رأس المال للملاءة SCR التي تصبح غير كافية. وسيعتمد هذا الانخفاض على مدى انخفاض قيمة الأصول غير المعروف حتى الآن، حيث تم تحديد أن معظم الفاعلين قادرين على التعامل مع تدهور قيمة أصولهم لأن العتبات وصلت إلى حد كبير. فعلى سبيل المثال: اعتباراً من 31 ديسمبر 2018، كان متوسط معدل تغطية متطلبات رأس المال 240% في السوق الفرنسية.

إن تأثير تخفيض قيمة الأصول يؤدي إلى مخاطر أكبر على شركات التأمين على الأشخاص، بالنسبة للتأمين على الحياة، فإن الأثر الاقتصادي للأزمة الصحية يضاف إلى الصعوبات السابقة المرتبطة بالمعدلات المنخفضة، وخاصة العقود التي تضمن معدلات أصبحت من المستحيل الاحتفاظ بها.

لقد أظهرت شركات التأمين قدرتها على دعم نمو الاقتصاد، الذي كان أصلاً عاملاً في زيادة نشاط شركات التأمين. ولا شك أن هذه الدائرة الفاضلة ستقوض بسبب الركود المقبل.

ليس هناك شك في أن قطاع التأمين سيكون ممتصاً لصدمة الركود قبل مرافقة استئناف النمو، والذي قد لا يعود إلى مستواه قبل الأزمة الصحية، خاصة إذا كان التراجع غير مرغوب أو يخشى منه لأسباب محيطة حدثت بسبب الأزمة الصحية؟ على أي حال، فإن الأمر كله يتعلق بالتدابير ومن السابق لأوانه وضع تقييم أولي.

IV- قدرة شركات التأمين الأوروبية على مواجهة الظروف المعاكسة في الاقتصاد الأوروبي والعالمي :

تتمثل قدرة شركات التأمين الأوروبية على مواجهة الظروف المعاكسة المتعلقة بفيروس كورونا في مدى نجاح الإجراءات المحتمل تطبيقها وأثارها على المدينين القصير والطويل الأجل:

1-IV الإجراءات المحتملة التي قد تتخذها شركات التأمين الآن أو على المدى القريب : (Hay, 2020):

- على شركات التأمين تجنب ردود فعل تحريك المحافظ الاستثمارية أكثر من اللازم إلى تحقيق خسائر متبوعة بمخاطر إعادة الاستثمار في بيئة معدل فائدة مخفضة. ومع تفادي فرص استثمارية معينة في بعض الصناعات المعرضة للخطر مثل الطاقة والرعاية الصحية وتجارة التجزئة والضيافة والسفر - قد تتعرض هذه لخفض التصنيفات التي يمكن أن تؤثر سلباً وفورياً على نسب الملاءة المالية-؛
- توخي الحذر في إدارة الأصول والخصوم مع مواءمة الاستراتيجيات مع العمل عن بعد (télétravail) والمجالات المناسبة وفقاً للظروف الحالية والمرتبطة المترتبة عن هذه الجائحة؛
- هناك استراتيجية أخرى تتمثل في البحث في تفاصيل متطلبات رأس المال والعمل على نمذجة رأس المال وفقاً لمقترحات مراجعة نظام الملاءة 2 المرتقبة مع نهاية هذا العام؛

• اتجاهات الأعمال الجديدة في الوقت الحالي، وما قد يعثرها من النمو البطيء لها عندما يتعلق الأمر برأس المال، لأن الأعمال الجديدة غالبا ما تؤدي إلى إجهاد رأس المال في عام الإصدار من جهة. ومن جهة أخرى فإن النمو البطيء سيؤثر بلا شك على السيولة، وقدرة الشركة على الاستثمار بشكل منتظم.

• بعض شركات التأمين بدأت النظر في إصدارات الديون المحتملة، التي قد تكون طريقة جيدة لجمع الأموال بسرعة. في حين أن السيولة لم تكن حتى الآن قضية رئيسية لشركات التأمين، خاصة مقارنة بالبنوك؛

• الأمور المتعلقة بتحقيق أرباح على الأسهم واحتمال انخفاضها بالفعل، وسياسات توزيعها وتأثر كل أصحاب المصلحة كالمساهمين؛ وحملة الوثائق...الخ. في ظل القلق والحذر بشكل متزايد، وموازة مع انخفاض الأرباح المستقبلية المتوقعة إذا ظلت الأسواق المالية منخفضة، قد يؤثر أيضا على الضريبة على الأصول المؤجلة.

2-IV التغييرات الطويلة المدى التي قد تحدث في المستقبل فيما يتعلق بالملاءة المالية :

في حين تم وصف صناعة التأمين بأنها ذات رأس مال جيد " خلال نهاية العام 2019، فقد يكون هناك وضع طبيعي جديد من حيث مستويات رأس المال. ستكون هذه المستويات أعلى من الحد الأدنى على أساس تنظيمي، ولكن ربما ليس عند المستويات العالية التي شوهدت خلال نهاية العام 2019. لكن هناك بعض التغييرات من الممكن أن تؤثر على الملاءة المالية لهذه الشركات (Hay, 2020):

• تحدي الحفاظ على نسب ملاءة طويلة الأجل في ظل فترة طويلة من انخفاض أسعار الفائدة أو تهديدات الركود العالمي. قد تتطلع الشركات إلى إعادة تقييم مزيج محافظ استثماراتها، وإعادة النظر في استراتيجيات التحوط ومراجعة نهج إدارة الأصول والخصوم. وكذلك بالنسبة للمنتجات الموجهة نحو الادخار، ومن المحتمل أن يتم استخدام أكثر لإجراءات إدارية لتقليل المكافآت ومعدلات الائتمان؛

• إمكانية خضوع حسابات رأس المال أو الملاءة المالية لتغييرات وتطور إلى طرق أكثر تعقيداً. قد تقوم الشركات بإجراء هذه التغييرات بمفردها، على سبيل المثال في نماذجها الداخلية، أو قد تخضع أيضاً الهيئات التنظيمية / وكالات التصنيف للتعديلات كما قامت وكالة A.M BEST في مارس 2020 بتطوير متطلبات رأس المال لها (BCAR: Best Capital Requirements). ونظام هونغ كونغ حيث يمكن النظر في اعتماد مبكر لنظام رأس المال القادم القائم على المخاطر؛

• ارتباط حدوث جائحة COVID-19 وتأثيراتها على الأسواق المالية العالمية. حيث كان يُعتقد سابقاً أنها مخاطر لا علاقة لها بهذه الأسواق، وبالتالي يمكن أن يكون هذا أحد التغييرات التي تم تضمينها لدى الشركات التي تستخدم نماذج داخلية لتقييم ملاءتها، بالإضافة إلى دمجها في اختبارات التحمل التي تستخدمها الهيئات التنظيمية لقياس مدى صلابة شركات التأمين الأوروبية؛

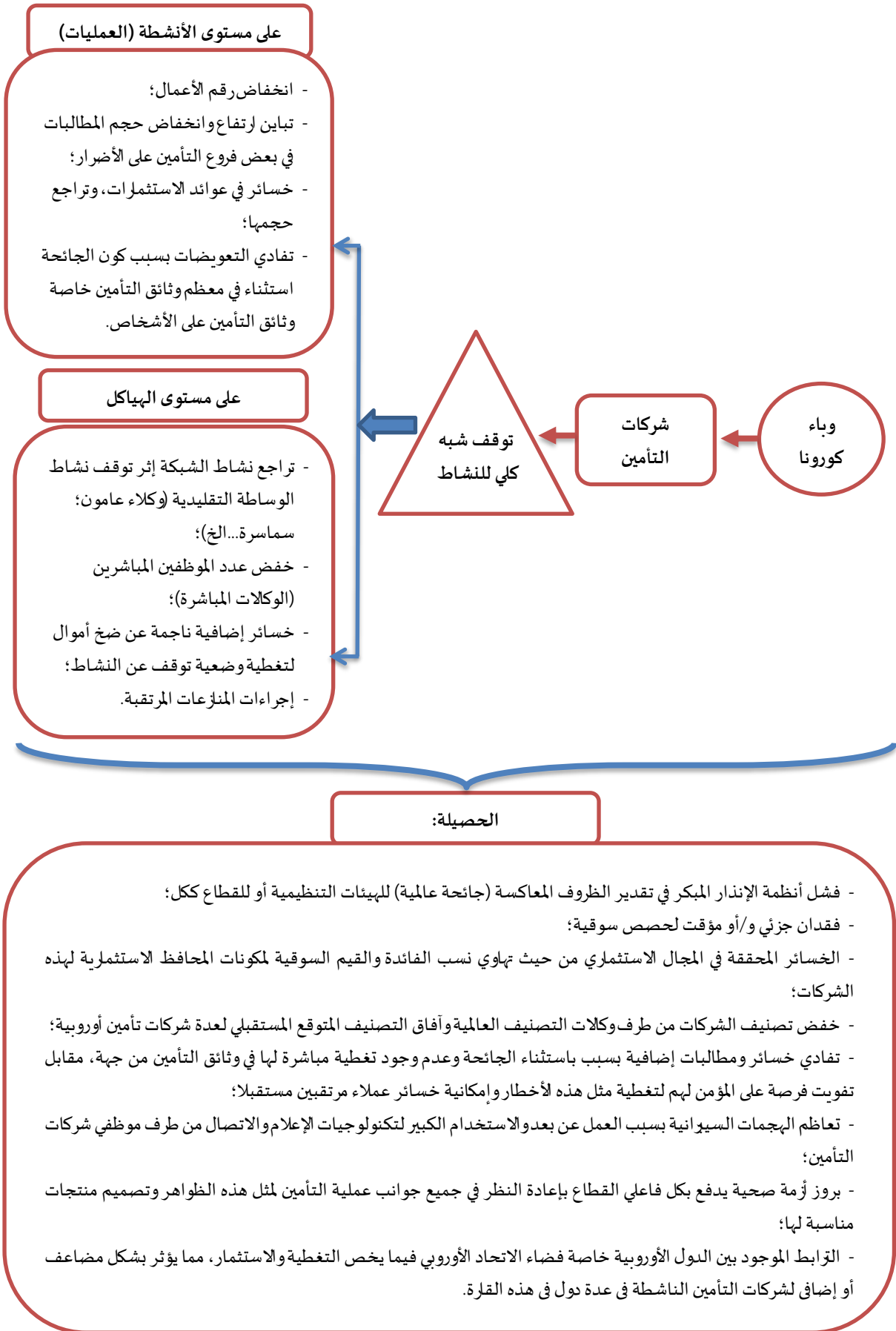
• إمكانية تنشيط بعض جوانب إعادة التأمين مع تغيير تقدير مستوى التعرض لشركات التأمين، التي قد تكون أكثر انفتاحاً للدفع مقابل مخاطر إعادة التأمين التي كانت تحتفظ بها سابقاً. واستمرار إعادة التأمين في الابتكار بخلق منتجات حول مخاطر الجائحة. وانتهاز فرصة لتخفيف رأس مال شركات التأمين في بعض البلدان. بالإضافة إلى درجة تأثر سوق التأمين الذاتي بذلك مستقبلاً؛

• مستقبل أداء شركات التأمين الصغيرة والمتوسطة مقارنة بشركات التأمين الكبيرة واحتمال إفلاسها. ما قد يؤدي إلى المزيد من أنشطة الاندماج والاستحواذ والمزيد من التوظيف في السوق.

• ستضغط وكالات التصنيف بشدة على ممارسات إدارة المخاطر لهذه الشركات إلى جانب الهيئات التنظيمية والرقابية، بالانتباه إلى الحفاظ على رأس المال، وضمان توافر احتياطات كافية عند تحقق الأرباح، وليس فقط اقتراحها. لأن ملاءة شركات التأمين وصلابتها الآن وفي المستقبل هي جوهر استقرار الأنظمة المالية في أي بلد.

والشكل الموالي يبين كيفية تأثر قطاع التأمين الأوروبي بجائحة كورونا (COVID-19):

الشكل رقم (1): كيفية تأثير قطاع التأمين الأوروبي بجائحة كورونا (COVID-19)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على ما سبق.

تعتمد فكرة النظام المقترح على المخطط السابق حيث يتم خلق صندوق مشترك بين جميع أنواع شركات التأمين و/أو إعادة التأمين وكل فاعلين القطاع بنسب مساهمة محددة مالية أو نوعية كاليهيات التنظيمية، وحتى الدولية... الخ. وهيئات داعمة ماليا مثل الدولة، من أجل تحديد القسط المركب للمخاطر الكبرى بما فيها مخاطر الأوبئة باقتراح عدة سبل لإدارة هذه المخاطر سواء عبر العملية التأمينية التقليدية أو التوريد أو التعاون المشترك بعلاقة إدارية متكاملة مع الهيئة المشتركة في شكل صندوق المخاطر الكبرى والنادرة (غير المحددة). وقد تصدر وثائق في شكل باقة من الضمانات الخاصة بالمخاطر المستثناة في جميع الوثائق التأمين على أن تكون مثلاً شاملة للكوارث الطبيعية والمخاطر الإرهاب ومخاطر الأوبئة والمخاطر الحروب وحتى الحروب النووية منها. التي ينجم عنها أضراراً مادية متعلقة بالتأمين على الأضرار وأضرار جسمانية تتحملها شركات التأمين على الأشخاص بشكل متكامل.

ويعد الصندوق المشترك كهيئة في شكل هيكل ديناميكي يمثل اتفاقاً بتداول نسبي للأقساط مع منحه امتيازات استثمارية طويلة الأجل في عدة دول، أو تحويل المؤمن لهم، حيث يتمثل دور كل شركة تأمين على حده، فشركة التأمين على الأشخاص تفعل التأمين الصحي الذي يغطي العلاج مثل هذه الأوبئة والتأمين في حالة الوفاة تغطي حالات الوفيات بضمانات تكميلية سواء في وثائق على الحياة التقليدية كالتأمين المختلط "صحة-تقاعد" و/أو التأمين على البطالة مثلاً.

أما شركات التأمين على الأضرار فتضمن الخسائر المترتبة عن الأوبئة كالتأمين على خسائر الاستغلال والتأمين على المسؤولية المدنية العامة والتأمين على البناء في مثل هذه الحالات، أو لتحقيق أحد المخاطر الكبرى التي قد تؤدي إلى وقف النشاط الاقتصادي والاجتماعي جراء الحجر... الخ. بل يمكن ضمان عن المخاطر المترتبة عن ذلك من مخاطر السيبرانية ومخاطر المتعلقة بالعمل عن بعد بدعم منصات تكنولوجيات التأمين المختلفة.

أما بالنسبة لآليات التوريد، تجدر الإشارة إلى أنها تتطلب عمومًا تركيبات ذات حجم كبير على مدى فترات تتراوح من 3 إلى 5 سنوات. بالنظر لضرورة توثيق تجربة المطالبات، غالباً ما يعتمد ذلك على المؤشرات المركبة التي تترك للشركة تحمل الخطر المتبقي بين سلوك محفظتها وسلوك المؤشر (سندات الكورونا (Coronabonds) في الاتحاد الأوروبي (Mouvement des entreprises de France (MEDEF), 2020, p. 2).

وأعلنت شركة أكسا عن صفقة توريق بقيمة 285 مليون يورو في سنوات سابقة. وربما حدثت عمليات أخرى لكنها لا تزال سرية (Association des professionnels de la réassurance en France (APREF), 2016, pp. 19-20).

كما يمكن التعاون في مجال الأمن الصحي العالمي مع الهيئات الدولية الناشطة في عمليات التأمين الدولية من أجل إنشاء ودعم أنظمة إنذار مبكر للأوبئة كالمركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها؛ تحالف ابتكارات التأهب للأوبئة؛ منصة التأهب الأوروبي لمكافحة الأوبئة الناشئة؛ مجموعة عمل التنبؤ الفيروسي... الخ (سالم، 2020).

V- النتائج ومناقشتها:

- الجدال الحالي بخصوص تغطية الأوبئة على خلفية الجائحة الحالية، هو بمثابة نقطة تحول لجميع فروع التأمين المتعلقة بالحوادث والمسؤولية المدنية في شركات التأمين؛
- يبدو أن خطر ظهور جائحة، أصبح اليوم يمثل تحدياً للبشرية، وهو التحدي الذي يجب أن يدعمه عالم التأمين وخاصة شركات إعادة التأمين؛
- تعد تغطيات التأمين للأوبئة قليلة جداً، وجرت العادة أن تغطي الشركات الأضرار الناجمة عن ضرر مادي وليس عن الأوبئة؛
- تحاول بعض الدول إيجاد طريقة لشركات التأمين لتمويل تكلفة الرعاية الصحية للمصابين بكورونا، على الرغم من استثناء الأوبئة في وثائق التأمين؛
- فرض فكرة التأمين بأثر رجعي على شركات التأمين، بحيث تشمل على الأوبئة في التغطية التأمينية وبالتالي قيام شركات التأمين بالتعويض عن الخسائر، على الرغم من عدم وجود دليل على أن الخطر مشمول في وثيقة التأمين؛
- تضررت جميع القطاعات التأمينية من الجائحة، فليس هناك قطاع مستفيد على المدى المنظور، لكن هناك إمكانية حدوث زيادة في الوعي التأميني على المدى البعيد؛
- كل شركات التأمين تضررت من التراجع الكبير جداً للطلب على التأمين بسبب توقف الأعمال، في ظل استمرار المصاريف العامة للشركات بنفس الوتيرة، إلى جانب وجود نقص في مداخيل شركات التأمين سينجم عنه نقص كبير في السيولة؛
- تواجه شركات التأمين انخفاضاً في عوائد أو مداخيل الاستثمار، وكذلك تراكم المطالبات، وهو ما سيؤثر على مستوى الملاءة المالية نتيجة الجائحة؛
- إضافة التأمين لتغطية خسائر الأوبئة، سيكون له ثمن وستكون الزيادة كبيرة جراء هذه الإضافة؛

- التركيز على الظواهر الناجمة عن هذه الظروف مثل مظاهر الاحتيال على شركات التأمين، أو البطالة التي قد تكون محل منتجات تأمينية جديدة في مجال تغطية آثار المخاطر الكبرى مثل الأوبئة.

VI- الخلاصة :

تلقت شركات التأمين الأوروبية ضربات واهتزازات ضخمة في مجال نشاطاتها المختلفة بسبب تأثير النشاطات الاقتصادية المختلفة على عدة أصعدة، حيث لم يتوقع قطاع التأمينات في العالم تغطيات للكوارث الصحية على غرار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) التي أضحت تداعياتها تؤثر بشكل كبير على الشركات والخواص والأسر بالفعل، لا سيما تدابير الحجر الصحي المفروضة في إطار مكافحة هذا الفيروس.

ليس بإمكان شركات التأمين تعويض الشركات والخواص عن خسائر الاستغلال المترتبة عن وباء كوفيد-19 لكون هذه الخسائر لم تنجر بصفة مباشرة عن الجائحة ولكنها إحدى مخلفاتها، كما أنه لا يوجد حالياً تأمين على أضرار ناتجة عن الكوارث الصحية.

ولا تتوقع شركات التأمين هكذا مخاطر ولا يوجد أي عرض أو منتج تأميني أو عمليات إعادة تأمين يشمل الكوارث الصحية حتى لدى شركات التأمين العالمية. كما أن التأمين على الأزمات الصحية (إن كان هذا الأمر ممكناً)، ولو بشكل جزئي، يسمح بتخفيف العواقب الوخيمة على المؤسسات والخواص والأسر.

تطورت صناعة التأمين تاريخياً مع مرور الوقت، ويمكن أن تبدأ شركات النقل في مراجعة الاستثناءات التي في الوثائق، أو قد يتم فرض أقساط إضافية على المستفيدين من تلك الاستثناءات بعد تفشي الفيروس. فإن التعامل مع التلوث الصحي في السياسات الخاصة بالتغطيات أخذ عدة أشكال على مدى العقود القليلة الماضية، وجاء بعضها استجابة للتقاضي بشأن الأضرار السامة والتفسير القضائي للمفهوم التأميني المطبق.

وعلى شركات التأمين أن تشكل فرقاً للتعامل مع الأوبئة، وخلق نموذج للمخاطر يدمج في نموذج المخاطر الحالي بما يحدث بشأن الجائحة وتأثيراتها.

بعض الشركات تقدم بالفعل تأمين ضد خطر تفشي الأوبئة والأمراض. وفي الآونة الأخيرة تم اقتراح نماذج وبائية تقليدية في تطبيقات اكتوارية مختلفة، كتطبيق الأساليب الاكتوارية المستخدمة في التأمين على الحياة للسكان الذين يتعرضون لمثل هذا التفشي الوبائي.

لا بد وأن تتوفر شركات التأمين على البيانات الخلفية الأساسية اللازمة للكشف عن حدث غير عادي، سواء كان ذلك ينطوي على زيادة في حالات المرض المتوطن المعروف، أو ظهور مسببات الأمراض غير المعروفة سابقاً أو تفشي المرض بسبب الاستخدام المتعمد لعامل بيولوجي لإحداث ضرر.

VII- الإحالات والمراجع :

1. World Health Organization. (2013). **Pandemic Influenza Risk Management WHO Interim Guidance**.
2. Corlosquet-Habart, M. (2014). **Modélisation, Impact et Gestion du Risque de Pandémie de Grippe en Assurance Prévoyance dans le cadre de Solvabilité 2**. Agence bibliographique de l'enseignement supérieur, pp. 63-64.
3. Bigel, L. (2020, 03 23). **COVID19 le secteur de l'assurance à l'épreuve du coronavirus**. Récupéré sur les échos: business.lesechos.fr/directions-juridiques/partenaire/partenaire-2397-le-secteur-de-l-assurance-a-l-epreuve-du-coronavirus-336102.php
4. Mayaux, L. (2020, MARS). **Coronavirus et assurance**. Paris : Lexisnexis Sa - La Semaine Juridique - Édition Générale - N° 11 - 16.
5. Mandhouj, K. (2010). **Analyse du Risque Catastrophe d'une Pandémie en Assurance Prévoyance par une Approche Épidémiologique**. Ecole Nationale de La Statistique et de L'administration Economique, France. pp. 63-64.
6. Aouam, A., & autres, e. (2017). **Gestion de L'entreprise d'Assurance**. Paris: Dunod.
7. أحمد مهدي بلوافي. (8 أفريل، 2020). **التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد (COVID-19): وجهة نظر إسلامية**. جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.
8. bigel, l. (2020, 3 23). **COVID19-le secteur de l'assurance à l'épreuve du coronavirus**. Récupéré sur les échos: business.lesechos.fr/directions-juridiques/partenaire/partenaire-2397-le-secteur-de-l-assurance-a-l-epreuve-du-coronavirus-336102.php
9. David E. Bloom, D. C. (2018, june). **Epidemics and Economics**. Finance & Development, p. 49.
10. Kilpatrick, J., & autres. (2020). **COVID-19 : Gestion des flux de trésorerie en période de crise**. Deloitte.

11. Claude Lefèvre, P. P. (2017). **Epidemic Risk and Insurance**. Journal of Applied Probability(54), pp. 286-287.
12. Austin, S., & autres. (2020). COVID-19 Gestion des relations contractuelles en période de perturbations. Deloitte.
13. Néraudau, B. (2020, 05 03). **Coronavirus : les conséquences économiques sur le secteur de l'assurance (Analyse)**. Récupéré sur L'argus de l'assurance: www.argusdelassurance.com/les-assureurs/coronavirus-les-consequences-economiques-sur-le-secteur-de-l-assurance-analyse.164226
14. Robertson, B. (2020, 05 14). **World's Insurers face 203 Billion Losses From Coronavirus**. Récupéré sur Bloomberg: www.bloomberg.com/news/articles/2020-05-14-world-s-insurers-face-203-billion-in-losses-from-coronavirus
15. Overbeck, J. v. (2003). **Insurance and Epidemics : SARS, West Nile Virus and Nipah Virus**. Journal of insurance medicine, p. 172.
16. الوليد أحمد طلحة. (2020). **التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية**. صندوق النقد العربي. أبوظبي: الدائرة الاقتصادية.
17. Fédération Française des Assurances. (2020, 05 14). **Coronavirus COVID 19 et assurance**. Récupéré sur www.ffa-assurance.fr/infos-assures/coronavirus-covid-19-et-assurance
18. Association des professionnels de la réassurance en France (APREF). (2016). **Pandémie Assurances de personnes**. France, p. 2
19. Association des professionnels de la réassurance en France (APREF). (2016). **Pandémie Assurances de personnes**. France, pp. 13-14
20. Fédération française d'assurance (2020), **L'assurance vie à fin Avril 2020 : Estimations provisoires**, 26/05/2020, p:5, <https://www.insuranceurope.eu/covid-19-coronavirus>, consulté le 28/05/2020 ;
21. RJ Dumauval, **Lloyd's foresees \$203B total insurance industry loss from coronavirus**, 14 May, 2020, <https://www.spglobal.com/marketintelligence/en/news-insights/latest-news-headlines/lloyd-s-foresees-203b-total-insurance-industry-loss-from-coronavirus-58622094>, consulté 28/05/2020 ;
22. **Covid-19 : insurers report financial losses in first quarter of 2020**, Travel Insurance, 7 May 2020, <https://www.itij.com/latest/news/covid-19-insurers-report-financial-losses-first-quarter-2020>, consulté le 12/05/2020 Association des professionnels de la réassurance en France (APREF). (2016). **Pandémie Assurances de personnes**. France: APREF.
23. Bigel, L. (2020, 03 23). **COVID19-le secteur de l'assurance à l'épreuve du coronavirus**. Récupéré sur les échos: business.lesechos.fr/directions-juridiques/partenaire/partenaire-2397-le-secteur-de-l-assurance-a-l-epreuve-du-coronavirus-336102.php
24. Rudden, J. (2020, May 14). **Covid-19 Global Insurance Losses**. Récupéré sur www.statista.com/statistics/1117220/covid-19-global-insurance-losses/
25. Bigel, L. (2020, 03 23). **COVID19-le secteur de l'assurance à l'épreuve du coronavirus**. Récupéré sur les échos: business.lesechos.fr/directions-juridiques/partenaire/partenaire-2397-le-secteur-de-l-assurance-a-l-epreuve-du-coronavirus-336102.php
26. Bigel, L. (2020, 03 23). **COVID19-le secteur de l'assurance à l'épreuve du coronavirus**. Récupéré sur les échos: business.lesechos.fr/directions-juridiques/partenaire/partenaire-2397-le-secteur-de-l-assurance-a-l-epreuve-du-coronavirus-336102.php
27. Colaço, J., & Carruthers, M. (2020). **L'incidence de la COVID 19 sur le secteur de l'assurance vie et maladie au CANADA**. Canada: Point de vue de Deloitte.
28. Hay, L. J. (2020, 05 26). **Making Sense Of Solvency Capital And Covid-19 For Insurance Sector**. Récupéré sur KPMG: <https://home.kpmg/xx/en/home/insights/2020/04/covid-19-solvency-capital-and-the-insurance-sector.html>
29. Hay, L. J. (2020, 05 26). **Making Sense Of Solvency Capital And Covid-19 For Insurance Sector**. Récupéré sur KPMG: <https://home.kpmg/xx/en/home/insights/2020/04/covid-19-solvency-capital-and-the-insurance-sector.html>
30. Mouvement des entreprises de France (MEDEF). (2020, mars 31). **COVID 19 – Flash Europe et International**. MEDEF(5), 2.
31. Association des professionnels de la réassurance en France (APREF). (2016). **Pandémie Assurances de personnes**. France, pp. 19-20
32. سارة عبد العزيز سالم. (2020, 04 30). **مبادرات عالمية لتفعيل أنظمة الإنذار المبكر للأوبئة**. تم الاسترداد من المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة: <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5557>